

تصاعد الضغوط المعيشية □ زيادات متلاحقة في الأسعار وسياسات حكومية تثير مخاوف من تعميق الأزمة



السبت 25 أبريل 2026 09:40 م

تتفاقم الأوضاع الاقتصادية بصورة متسارعة، حيث يواجه المواطنون ضغوطًا معيشية غير مسبوقة نتيجة موجات متتالية من ارتفاع الأسعار، في ظل سياسات حكومية يصفها مراقبون بأنها تعتمد على حلول قصيرة المدى لا تعالج جذور الأزمة □

هذا الواقع الجديد فرض نفسه بقوة على تفاصيل الحياة اليومية، ليضع شرائح واسعة من المجتمع، خاصة محدودي الدخل، أمام تحديات متزايدة تتعلق بتأمين الاحتياجات الأساسية □

وُرجح الحكومة جزءًا من هذه الضغوط إلى التوترات الإقليمية والدولية، لا سيما تداعيات الصراع بين الولايات المتحدة وإيران، إلا أن قطاعات واسعة من المواطنين والخبراء يرون أن الأزمات الحالية تعكس خللاً هيكلياً في إدارة الملفات الاقتصادية، خاصة مع استمرار تحميل المواطن أعباء متزايدة دون وجود إجراءات موازية للحماية الاجتماعية أو تحسين الدخل □

قفزة أسعار الوقود وتأثيرها الواسع

شهدت أسعار الوقود مؤخرًا زيادة ملحوظة بلغت نحو 3 جنيهات للتر البنزين، وهي خطوة كان لها تأثير مباشر وسريع على قطاع النقل والمواصلات، ومن ثم على أسعار السلع والخدمات □

وتشير تقديرات ميدانية إلى أن هذه الزيادة دفعت التجار إلى رفع أسعار المنتجات بنسب تراوحت بين 30% و40%، ما ساهم في إشعال موجة تضخمية جديدة أثقلت كاهل المواطنين □

هذا الارتفاع انعكس بشكل واضح على تكلفة نقل البضائع، وهو ما أدى إلى انتقال أثر الزيادة إلى مختلف القطاعات، من الغذاء إلى السلع الاستهلاكية اليومية، في وقت يعاني فيه المواطن من ثبات نسبي في مستويات الدخل، ما أدى إلى تآكل القدرة الشرائية بشكل متسارع □

زيادات الكهرباء تضغط على الأنشطة التجارية والأسر

بالتوازي مع ذلك، أقرت الحكومة زيادات جديدة في أسعار الكهرباء، خاصة للقطاع التجاري، حيث تراوحت نسب الزيادة بين 20% و91% في بعض الشرائح □

كما شملت الزيادات الاستهلاك المنزلي، الأمر الذي يندرج بارتفاع إضافي في تكاليف المعيشة مع بدء تطبيق الأسعار الجديدة في فواتير أبريل □

ويخشى خبراء من أن يقوم أصحاب الأنشطة التجارية بتمرير هذه التكاليف إلى المستهلك النهائي، ما يعني موجة جديدة من ارتفاع الأسعار، ويزيد من الضغوط على ميزانيات الأسر التي بدأت بالفعل في تقليص نفقاتها وإعادة ترتيب أولوياتها لتغطية الاحتياجات الأساسية فقط □

قرارات إدارية تزيد من تعقيد المشهد

وفي سياق متصل، أثار قرار الإغلاق المبكر للمحال التجارية حالة من الجدل، حيث يرى متضررون أنه أثر سلبيًا على دخول آلاف العاملين، خاصة في الأنشطة التي تعتمد على العمل الليلي مثل المطاعم والمقاهي والخدمات

ويؤكد أصحاب مشروعات صغيرة أن هذه القرارات أدت إلى تراجع الإيرادات اليومية، دون وجود بدائل تعويضية واضحة

ويرى مراقبون أن هذه الإجراءات، رغم أهدافها التنظيمية، تفتقر إلى رؤية متكاملة توازن بين ضبط الأسواق والحفاظ على مصادر رزق العاملين، ما يزيد من حالة الاحتقان في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية

غياب الرقابة وتزايد الأعباء

تتزامن هذه التطورات مع شكاوى متزايدة من ضعف الرقابة على الأسواق، ما يفتح الباب أمام ممارسات احتكارية ورفع أسعار غير مبرر في بعض الأحيان

كما يشير محللون إلى أن الاعتماد المتكرر على زيادة الرسوم والضرائب كوسيلة لسد عجز الموازنة يضع عبئًا إضافيًا على المواطنين، بدلًا من البحث عن حلول اقتصادية أكثر استدامة

ويؤكد خبراء أن استمرار هذا النهج قد يؤدي إلى تعميق الفجوة الطبقيّة وزيادة معدلات الفقر، خاصة في ظل غياب سياسات فعالة لدعم الفئات الأكثر احتياجًا أو تحفيز الإنتاج والاستثمار

وفي ظل هذه المعطيات، تبرز مخاوف حقيقية من انعكاسات اجتماعية أوسع، حيث يشكل تآكل القدرة الشرائية وارتفاع تكاليف المعيشة تهديدًا للاستقرار الاجتماعي